

P

[قَـلْ اِلَـلّٰهَ رَبِّ اِشْرَحْ لِي
صَدْرِي ^(٢٥) وَيَسِّرْ لِي
اَمْرِي ^(٢٦) وَاحْلِلْ عُقْدَةً
مِّنْ لِّسَانِي ^(٢٧) يَفْقَهُوا
قَـلْ ^(٢٨)]

صدق الله العظيم

(سورة طه من الآية ٢٥ إلى الآية ٢٨)



كلية الآداب
قسم التاريخ

الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في إيران
خلال عهد رضا شاه بهلوي
١٩٢٥-١٩٤١

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب
(فرع التاريخ الحديث والمعاصر)

إعداد

إيمان فتح الله محمد سليم

إشراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد زكريا الشلق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

قسم التاريخ — جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ جمال زكريا قاسم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

قسم التاريخ — جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الوهاب سيد أحمد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

قسم التاريخ — جامعة عين شمس

القاهرة ٢٠١٠ - ٢٠١١

يشرفنى أن أهدى هذا العمل

إلى

والـدى ووالدتى
وأخوتى

لهم منى جميعاً كل الحب والتقدير والعرفان بالجميل

إهداء.....

إلى

الأب
والمتأمل الأعلى
والقادة الحسنة

لكل أبناء قسم التاريخ كلية الآداب – جامعة عين
شمس

الإنسان/ أحمد زكريا الشلق

الفهرس

الصفحة	الموضــــــــــــــــوع
İ – Ñ	. المقدمــــــــــــــــة.
٢٨-٢	. الفصل التمهيدي: تطور الأوضاع السياسية فى إيران منذ الثورة الدستورية حتى نهاية عهد رضا شاه.
٥٦-٣٠	. الفصل الأول: الصناعة ووسائل النقل والاتصالات.
٨٠-٥٨	. الفصل الثانى: التجارة وشئون المال
١٠٢-٨٢	. الفصل الثالث: الزراعة.
١٢٩-١٠٤	. الفصل الرابع: المجتمع الإيرانى.
١٥٨-١٣١	. الفصل الخامس: الإصلاحيات الاجتماعية فى إيران.
١٦٣-١٦٠	. الخاتمة.
١٧٨-١٦٥	. الملاحق والخرائط.
١٩٢-١٨٠	. قائمة المصادر والمراجع.

يشكل تاريخ إيران جزءًا مهمًا من التاريخ الحديث والمعاصر لمنطقة الشرق الأوسط سواء كان سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا ،ذلك لما تمتلكه إيران من مقومات عدة ،جعلت منها مسرحا للصراع الاستعماري في المنطقة ،حيث تتمتع بموقع جغرافي متميز،كما تمتلك طاقة نفطية جعلتها من أوائل الدول المنتجة للبترول عالميًا .

هذا إلى جانب طبيعة المجتمع الإيراني نفسه،التي جعلت منه مادة خصبة للدراسة والبحث ،لما يحمله ضمن ثناياه من معايير وأخلاقيات ،قلما نجدها في أي مجتمع آخر ،فهو مجتمع مغلق على ذاته ،متعدد القوميات والأقليات،يغلب عليه الطابع الديني.

ومع بدايات القرن العشرين باتت إيران على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة ،حيث ازدحمت تلك الفترة بالعديد من الأزمات والتغيرات المتلاحقة ،ولعل من أبرزها قيام الحركة الدستورية 1906-1907 سقوط الحكم القاجاري في إيران ،وقيام الدولة البهلوية على يد مؤسسها رضا شاه بهلوي.

ومع بداية حكم رضا شاه (1925-1941) تعددت مظاهر التغيير في إيران علي كافة المستويات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية ،حيث هدف رضا شاه منذ البداية إلى تطبيق أهدافه العلمانية ،والعمل على جعل إيران دولة أوربية متمدينة ،أسوة بالتيار العلماني الذي كان سائدا في هذه الفترة بين الدول الإسلامية .

من أجل ذلك تم إختيار الموضوع وهو "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إيران"(1925-1941)

وقد تعددت الدراسات التي تناولت هذه الفترة سياسيًا دون الوقوف تفصيليًا على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من أهميتهما ،ولقد حددت الباحثة سنوات الدراسة فيما بين أعوام (1925-1941) ،وذلك لدراسة ما حققه رضا شاه من تطورات وتغيرات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة حكمه .

وقد قسمت الدراسة تقسيما موضوعيًا حيث اشتملت على تمهيد و خمسة فصول وأعقبتها بخاتمة وقائمة المصادر والمراجع .

جاء الفصل التمهيدي بعنوان "تطور الأوضاع السياسية في إيران منذ الحركة الدستورية حتى نهاية عهد رضا شاه"

وفيه سيتم تسليط الضوء سريعاً على الفترة التي تلاحقت فيها الأحداث التاريخية بداية من قيام الحركة الدستورية عام 1906م ،ورغبة الشعب الإيراني فى تطبيق نظام حكم دستوري ديمقراطي ، وما أعقب ذلك من إندلاع الحرب العالمية 1914م وتورط إيران فيها رغم إعلانها لموقفها المحايد ،وما نتج عن ذلك من تكبيل إيران بالاتفاقية الأنجلوإيرانية 1919م ،والتي بموجبها أصبحت إيران خاضعة للنفوذ البريطاني ،ثم نتناول أحداث الانقلاب العسكري عام 1921م ،وسطوع نجم رضا خان على مسرح الأحداث السياسية في إيران ،وما عانت منه إيران إبان هذه الفترة من تخبطان وأزمات سياسية متلاحقة ،إلى أن سقط الحكم القاجاري، ووصول رضا شاه إلى عرش إيران عام 1925.

أما الفصل الأول فجاء بعنوان "الصناعة ووسائل النقل والاتصالات"

تتناول الباحثة فيه أول اتجاهات رضا شاه الاقتصادية ،وهو الاتجاه القائم على تنشيط حركة الصناعة في إيران ،حيث أقيمت العديد من الصناعات الهامة نذكر منها الصناعات النسيجية والغذائية وصناعة مواد البناء وأيضاً صناعة الأسلحة والذخيرة ،هذا إلى جانب العمل على استغلال الطاقة النفطية في إيران بوصفها العمود الفقري للصناعة الإيرانية ،ذلك من أجل زيادة الدخل الوطني من العائدات البترولية التي تستغلها القوى الأجنبية ،كما تتناول خطة الحكومة الإيرانية القائمة على بناء شبكة من المواصلات ،وخاصة السكك الحديدية ،وأيضاً حجم شبكة الاتصالات الموجودة وكيفيه تحديثها.

وجاء الفصل الثاني بعنوان "التجارة وشؤون المال"

و تتحدث فيه الباحثة عن الاتجاه الثاني لرضا شاه نحو تقدم الاقتصاد و ازدهاره،وهو تطور الأداء الاقتصادي للحكومة متمثلاً في حجم التبادلات التجارية ،وإلغاء الامتيازات للخروج من دائرة النفوذ الأجنبي ،بالإضافة إلى الإصلاحات المالية والمصرفية المتمثلة في وضع العديد من السياسات واللوائح الخاصة بتطبيق نظام الاحتكار والإصلاح الجمركي ،وإنشاء العديد من المصارف المالية .

والفصل الثالث بعنوان "الزراعة"

وجاء هذا الفصل مكملاً للخطة الاقتصادية التي وضعها رضا شاه ، وفيه نتحدث عن الإصلاح الزراعي من خلال عدة نقاط ، وهي الطبيعة الجغرافية والمناخ في إيران ، وإلى أي مدى كان لهما تاثير قوى على تقليل حجم النشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني ،هذا إلى جانب قلة الموارد المائية ونظم الري البدائية ،كما نتناول بالحديث طبيعة الغلال والمحاصيل المزروعة في إيران

ونوعيتها ، وإصلاحات رضا شاه الزراعية المتمثلة في تبادل الخبرات الزراعية مع دول الخارج ، وإدخال الميكنة ، والعمل على رفع مستوى معيشة الفلاحين .

أما الفصل الرابع فجاء بعنوان "المجتمع الإيراني"

ونتناول في هذا الفصل أثر السياسة العلمانية و)التفريس (التي اتبعتها رضا شاه على المجتمع ، حيث رغب رضا شاه في أن يصبغ جميع القوميات والأقليات الموجودة في المجتمع بالصبغة الفارسية ، والعمل على محو هويتها وثقافتها ، كما يتناول هذا الفصل ما طرأ على طبقات المجتمع من تغيرات ، حيث تمكنت بعض الفئات مثل العسكريين من الانضمام إلى الطبقات الأولى ، وكذلك بعض الفئات الأخرى ، بالإضافة إلى أثر السياسة العلمانية على تقاوم الصراع بين رضا شاه والمؤسسة الدينية وما نتج عن ذلك من تضاؤل دور رجال الدين إبان تلك الفترة ، ثم ما حظيت به المرأة من حقوق وإصلاحات .

وأخيراً الفصل الخامس بعنوان "الإصلاحات الاجتماعية "

ونتحدث في هذا الفصل عن كافة أشكال الإصلاحات الاجتماعية التي اتبعتها رضا شاه ، بداية من الإصلاح التعليمي بكافة أشكاله و مراحله ، وكذلك الإصلاحات الثقافية المتمثلة في إنشاء المكتبات العامة ، والعمل على نشر وسائل الإعلام والفنون ، هذا إلى جانب الاهتمام بالنواحي الصحية ، وجهود رضا شاه للقضاء على الأمراض والأوبئة المستوطنة في إيران مثل الطاعون والسل والجذري ، والعمل على توفير الأدوية والأمصال وبناء المستشفيات ، كما تحدثت عن الإصلاحات القضائية ومحاولات رضا شاه للحد من سيطرة رجال الدين على القضاء والتشريع في إيران ، وقيامه بإدخال العديد من التعديلات القانونية المقتبسة من التشريعات الأوروبية ، وأخيراً إصلاحاته في مجالات الأوقاف والبلدية وإهتمامه بالآثار التاريخية وإحيائها .

أما الخاتمة فقد تناولت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج

وقد اعتمدت الباحثة في إعداد هذه الدراسة على عدد كبير من المصادر والتي تنوعت ما بين وثائق غير منشورة وأخرى منشورة ، وكذلك العديد من المراجع والمقالات والدراسات العربية والأجنبية ، ومن أهم الوثائق غير المنشورة التي تمكنت الباحثة من الحصول عليها ، وثائق وزارة الخارجية المصرية بأرشيفها السري الجديد ، ووثائق عابدين وجميعها محفوظة بدار الوثائق القومية .

هذا إلى جانب العديد من المراجع العربية ، نذكر منها تاريخ إيران السياسي للدكتور سعيد الصباغ ، وتاريخ إيران بين ثورتين للدكتورة آمال السبكي ، وكذلك بعض المراجع الأجنبية ونذكر منها

Issawi, Charles (The Economic History Of IRAN), Haas, Williams, (IRAN)
, Sutton, L.P.Elwell,(Modern IRAN),and Lenczowski ,George, (IRAN
under the Pahlvis,)

ومن الجدير بالذكر ،أنه على الرغم من توافر هذا الكم من المصادر والمراجع ،واجهت الباحثة عدة صعاب،تمثلت في عدم القدرة في الحصول على المصادر والمراجع الفارسية ،والتي حالت مما لا يدع مجالاً للشك دون إثراء الدراسة بمعلومات قيمة ،وبالرغم من محاولة الباحثة مراسلة مركز دراسات الثورة الإيرانية للحصول على بعض إصدارات المركز الخاصة بالدراسة، فلم يحالفها التوفيق بسبب عدم الرد على مراسلاتها ،هذا إلى جانب عدم تجاوب المركز الثقافي الإيراني التابع للسفارة الإيرانية بالقاهرة .

ويطيب لي في هذا المقام أن أسجل خالص شكري وعظيم امتناني إلى كل من مد يد العون حتى استطاعت الباحثة الانتهاء من إعداد هذه الدراسة وأول ما أذكر في هذا الشأن أستاذنا الراحل آ.د جمال زكريا قاسم الذي رحل عنا بجسده ،ولكنه لا يزال حيًا بأعماله ودراساته التاريخية ،فجزاه الله عني وعن جميع من تعلموا على يده خير الجزاء وأسكنه الله فسيح جناته.

كما أتقدم بخالص الشكر و الأمتنان والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور /أحمد زكريا الشلق لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث، خلفا للأستاذ الدكتور جمال زكريا ،فكان والحمد لله خيلاً خلف لخير سلف ،بالإضافة إلى ملاحظاته السديدة التي كانت لها أكبر الأثر في إخراج هذا البحث في شكله الأكاديمي .

كما لا يفوت الباحثة أن تسجل شكرها إلى السادة أمناء وموظفي مكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس ،والمكتبة المركزية بنفس الجامعة،ومكتبة المعهد الدبلوماسي ،ومكتبة مركز بحوث الشرق الأوسط ،ومكتبة دار الكتب والوثائق القومية المصرية،ومكتبة السفارة الأمريكية ،ومعهد البحوث والدراسات العربية.

كما أتوجه بالشكر إلى والدي ووالدتي وإخوتي وأصدقائي ،الذين أمدوني بكل ما أحتاج إليه ولما وفروه لي من الجو المناسب فكانوا خير عون لي لمواصلة دراستي.

ولله الفضل من قبل ومن بعد

الفصل التمهيدي

تطور الأوضاع السياسية في إيران
منذ عهد الثورة الدستورية حتى نهاية عهد رضا
شاه

- . الحركة الدستورية ١٩٠٦ ومقدماتها.
- . إيران والحرب العالمية الأولى ١٩١٤م.
- . الانقلاب العسكري ١٩٢١ م.
- . سقوط الأسرة القاجارية.
- . التطور السياسي في إيران في عهد رضاشاه.

كانت السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر، والسنوات الأولى من القرن العشرين مليئة بالأحداث المتلاحقة والغليان السياسي المنبعث من أزمات اقتصادية طاحنة لكل بلدان الشرق الأوسط بصفة عامة، وإيران بصفة خاصة.

فقد حدث تطور سياسي كبير لإيران وقد مر هذا التطور بمراحل عديدة تمثلت في الحركة الدستورية عام ١٩٠٦، وعقد الوفاق الودي الروسي البريطاني عام ١٩٠٧، ثم اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وتورط إيران فيها رغم أنها، وما أعقب ذلك من تكييلها بالاتفاقية الأنجلو - إيرانية عام ١٩١٩، والتي جعلت منها دولة تابعة للتاج البريطاني، وما ترتب على ذلك من معارضة واضطرابات محلياً وعالمياً، ثم قيام حركة الانقلاب العسكري عام ١٩٢١، تلك الحركة التي كانت بمثابة اللمسات الأخيرة لنهاية عصر الأسرة القاجارية، وتأسيس الأسرة البهلوية على يد رضا شاه بهلوي عام ١٩٢٥، وهذا ما سوف تتناوله الباحثة بالدراسة فيما يلي:

الحركة الدستورية ١٩٠٦ ومقدماتها:

سبق قيام الحركة الدستورية ١٩٠٦ عدة عوامل ومقدمات جعلت الشعب الإيراني يسعى نحو التغيير من أجل الحصول على حكم دستوري ديمقراطي متأثراً بالتطورات الدستورية في العالم و الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

لقد استمر حكم القاجاريين لبلاد فارس إلى ما يقرب من مائة وثلاثين عاماً في الفترة ما بين عامي ١٧٩٦-١٩٢٥ خلفاً للدولة الصفوية، واتسمت فترة حكمهم عادة بالتبعية الأوربية والاستبداد للتعصب المذهبي ومحاربة الدول الإسلامية السنية، وأخيراً زيادة حالة الاختراق والتغلغل الاستعماري داخل البلاد.^(١)

من هنا يمكن القول إن نظام الحكم في إيران إبان حكم القاجار، هو الحكم المطلق، ولكن بالنظر إلى قدرات الحكام الذين حكموا إيران في أواخر القرن التاسع عشر، نجد أنهم فاقدين لأهلية القيادة والحكم، والأكثر من ذلك أنهم تسببوا في حدوث أزمات مالية طاحنة بسبب إسرافهم.

تلك الأزمات التي استغلتها الدول الاستعمارية لتحقيق أهدافها وأطماعها التوسعية. فخلال فترة حكم ناصر الدين شاه^(٢) (١٨٤٨-١٨٩٦) نجده أهدر العديد من الأموال على رحلاته إلى

(١) خالد عبد الحميد مسعود العوامل: الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢ ج ٨٩٥ ؛ فهمي هويدي: إيران من الداخل، ط٤، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩١ ج ٦١٥.

(٢) ناصر الدين شاه : ولد في ٦ صفر ١٢٤٧ - ١٦ يوليو ١٨٣١، ووالدته هي البرنس وليت فربي، تولى الحكم إثر وفاة والده في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٤٨ وهو في الثامنة عشر من عمره وقتل في أول مايو ١٨٩٦ وهو داخل مسجد عبد العظيم. انظر جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق الأوسط، ط٣، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص ١٩٣.

أوروبا، في الوقت الذي كان فيه الشعب يتضور جوعاً، ويصور أحد الكتاب حالة البلاد إبان هذه الفترة بأنها كانت كثيرة الثروات، والمحاصيل كانت في غاية السوء، ووصل الأمر إلى تقجر معارك بين الناس بسبب الخبز في طهران، وأيضاً في "شيراز"، كما انتشرت مجاعة مروعة فيما بين عامي ١٨٧٠-١٨٧٢. ويذكر أنه بلغ عدد الذين ماتوا في أصفهان وحدها ١٦٠٠٠ فرد، وكذلك في عهد خليفته مظفر الدين شاه^(١) (١٨٩٦-١٩٠٦) والتي عانت البلاد في عهده من كثرة الأزمات الاقتصادية أو السياسية الطاحنة، ومع ذلك لم يكن لديه القدرة على التعامل مع تلك الأزمات.^(٢)

هذا إلى جانب انتهاج الحكام إبان هذه الفترة سياسة اقتصادية خطيرة قائمة على محوريين أولهما الاستدانة بضمان موارد البلاد الأساسية مثل إيرادات الجمارك، عوائد إدارات البرق وعوائد الصيد في بحر قزوين، والمحور الثاني هو منح امتيازات للدوائر الأجنبية دون دراسة أو وعي مما كبل البلاد بالتبعية لتلك الدوائر وأيضاً التفريط في اقتصادها الوطني.

من هنا نجد أن الدول العظمى وخاصة بريطانيا وروسيا، تنافسًا من أجل الحصول على الامتيازات من الحكومة القاجارية، فقد نجحت روسيا في الحصول على عدة امتيازات منها امتياز استغلال مصائد بحر قزوين، امتياز إنشاء طريق (جلغا - تبريز) وطريق (انزلي - قزوين) امتياز إنشاء سكك حديد (طهران - قزوين) و (جلغا - تبريز)، امتياز إنشاء خطوط للبرق في شمال إيران، امتياز استخراج الثروات المعدنية في منطقة (قراجه دانج)، امتياز إقامة بنك التسليف، امتياز تشكيل فرقة "القوزاق" العسكرية، بالإضافة إلى تمتع الرعايا الروس بحق التقاضي أمام قنصليات بلادهم بدلاً من المحاكم الإيرانية وهو ما يطلق عليه "القضاء القنصلي".^(٣)

وعلى الجانب البريطاني، نجد أن ناصر الدين شاه قدم العديد من الامتيازات إلى شخص يدعى "جوليس دي رويتر" والتي كانت في مجملها أضخم تنازلاً عن جميع مصادر الثروة الصناعية في إيران لصالح الأجانب حيث غطت تلك الامتيازات كل المشروعات الموجودة والمكن إقامتها في جميع المجالات ومنها السكك الحديدية والمناجم والترع و الطرق لأشغال العامة ومكاتب البرق وغيرها، لمدة ٢٥ عاماً وذلك في نظير مبلغ سنوي قدره ١٠,٠٠٠ عشرة آلاف جنيه

(١) مظفر الدين شاه: اختلفت المراجع حول تاريخ وفاته، والأرجح أنه توفي في ٢٤ ذي القعدة ١٣٢٤هـ، واستمرت فترة حكمه أحد عشر عاماً وسبعة أيام، انظر سعيد الصباغ: تاريخ إيران السياسي ١٩٠٠-١٩٤١، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ج ٣٤

(٢) وثائق وزارة الخارجية: أرشيف سري جديد، محفظة ١٢٠٦، تقرير السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بعنوان (إيران خلال نصف قرن قبل الحكم الدستوري وخمسة وعشرين عام بعده) بتاريخ ١٩٣١/٨/٢٠؛ عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ج ٣٣٦٥ ج ٣٣٦٥؛ جرجي زيدان: المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٣) سعيد الصباغ: المرجع السابق، ج ١٨٥.

استرليني، ونتيجة لما لقيته هذه الامتيازات من احتجاجات روسية، بالإضافة إلى ازدياد سخط الشعب، تراجع الشاه وأصدر أمره بإلغاء هذه الامتيازات. (١)

وبعد مرور ١٨ سنة ، قام ناصر الدين شاه مرة أخرى في ٨ مارس ١٨٩٠ بمنح امتياز إلى رجل بريطاني يسمى ج.ه.ف تالبوت، يقضي بإنتاج وبيع وتصدير كل أنواع الدخان الإيراني لمدة خمسين عاما مقابل ١٥,٠٠٠ جنيه استرليني تدفع سنوياً للشاه، وقد لاقى هذا الامتياز ثورة عارمة من قبل الشعب، وخاصة بعد إصدار الحاج "ميرزا شيرازي" زعيم المجتهدين فتوى تحريم التبغ قائلاً "إن استعمال المؤمن للدخان بأي شكل من الأشكال يعتبر رذيلة" ويذكر أن الوزير البريطاني في طهران قدم تقريراً إلى وزارة الخارجية ذكر فيه "نحن نشهد الآن ثورة" وبالفعل تم سحب الامتياز لإطفاء نار الغضب الإيراني. (٢)

ويتجلى في هذه الأزمة مدى تفوق التأثير الديني على رجال الحكم والسلطة في إيران، وكيف كان رجل الدين يمتلك بين يديه قلوب الشعب الإيراني. (٣)

هذا إلى جانب امتياز إنشاء أول بنك حديث في إيران "المصرف الإمبراطوري الفارسي" عام ١٨٨٩ ليحتكر كافة الأعمال المصرفية في إيران لمدة ستين عاماً، وأيضاً كان أشهر امتياز منحه الحكومة الإيرانية في عهد مظفر الدين شاه، وهو امتياز دارسى في عام ١٩٠٢ للتقريب عن النفط واستخراجه واستغلاله لمدة ستين عاماً. (٤)

وفي عام ١٨٩٢ أقدم "ناصر الدين شاه" على نهج جديد لجلب الأموال وهو الاستدانة؛ وبالفعل عقد أول دين لبلاده في لندن بواسطة البنك الإمبراطوري الإيراني، وقد بلغ قيمته نصف مليون جنيه استرليني، وتوالت القروض حتى بعد تولي مظفر الدين شاه، حيث بلغت الديون في عام ١٨٩٨ حوالي مليون جنيه استرليني، في الوقت الذي أصبحت فيه إيران عاجزة عن دفع مرتبات الموظفين ورجال الجيش، وتوالت فيما بعد القروض البريطانية عامي ١٩٠٣-١٩٠٥. (٥)

وننتج عن ذلك سيطرة بريطانيا على عوائد بعض المؤسسات الإيرانية كضمان لتلك القروض والتي بلغت نحو سبعة وأربعين مليون وأربعة وتسعين ألف ومائتان وواحد وثمانون جنيه استرليني؛ مثل عوائد الصيد في بحر قزوين ، عوائد إدارات البرق والجمارك في منطقة الخليج العربي،

(١) محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله (قصة إيران والثورة)، ط٤، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨؛ ٤٣٥ ؛ عيد النعيم حسنين: إيران في ظل الإسلام في العصور السنية والشيعة، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٩٨٨؛ ١١٠.

(٢) هيكل : المرجع السابق ص٤٣.

(٣) لمزيد من الاطلاع : انظر محفظة ١٢٠٦ : التقرير بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٣١ ā

(٤) سعيد الصباغ: تاريخ إيران ، ص١٩.

(٥) عبد العزيز نوار: المرجع السابق ، ص٣٣٢.

والأهواز، والمحمرة وفارس.^(١)

وقد يكون مبلغ القروض المذكور مبالغاً فيه، فربما ذلك يرجع إلى أن إيران فيما بين ١٨٩٢-١٨٩٨ زاد مبلغ القروض من ٢/١ مليون جنيه استرليني إلى مليون جنيه استرليني؛ الأمر الثاني أن روسيا، لم تكن لترضى بزيادة معدل الاستدانة الإيراني من بريطانيا عما تقدمه هي؛ ذلك تحقيقاً لمبدأ توازن القوى.

ويؤكد ذلك أن مجموع القروض الروسية لإيران بين عامي ١٨٨٩-١٩١٢ حوالي ثلاث ملايين وثمانمائة ألف وإحدى عشرة منات ذهب، وأنها سيطرت على عوائد السكك الحديدية وإدارات الجمارك في الشمال الإيراني ضماناً للسداد.^(٢)

ويضاف إلى ذلك ما ذكره أحد الباحثين بأن مجموع الديون المطلوبة من الحكومة القاجارية قبل عام ١٩٠٦ يقرب من سبعة ملايين جنيه استرليني (أكثر من أربعة وثلاثين مليون تومان).^(٣)

بالإضافة إلى انتشار الفساد الإداري بين موظفي الدولة وخاصة الصغار منهم حيث كانت الدولة لا تقوم بدفع مرتباتهم بانتظام، فكان الطريق الوحيد لتأمين حياة الموظف هو سعيه للحصول على الرشاوى وابتزاز الشعب.^(٤)

على جانب قيام رجال الحاشية وكبار موظفي الدولة بإهدار مصالح الدولة، فقد كان حاكم الولاية هو السيد المطلق للولاية أمام الشاه، والمسئول عن تقديم المبالغ المتوقع دفعها سنوياً لخزينة الشاه، وبعد ذلك يكون أمام الحاكم فرصة كبيرة لجمع مبالغ أخرى من أهالي الولاية لحسابه الخاص دون رقابة واضحة.^(٥)

وثمة أمر يجب الإشارة إليه، أنه نتيجة للوضع المالي المتدهور حينذاك، قد تضاعف أسعار الخبز والمواد الغذائية الضرورية^٥ مما تسبب في حدوث المجاعة وانتشار الأمراض وتحويل أجزاء كبيرة من البلاد إلى مناطق مهجورة، الأمر الذي ضاعف الأسعار أكثر من مرة في بعض الولايات، فقد كان سعر القمح والشعير عام ١٩٠٢ في كرمنشاه وهي ولاية تنتج الحبوب للحمل

(١) سعيد الصباغ: تاريخ إيران، ص ١٩.

(٢) المرجع السابق: ١٨ Ö.

(٣) أمية حسين أبو السعود: دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية ١٩٢٤-١٩٧٩، رسالة دكتوراه غير

منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧ | ٩٩Ö-١٠١.

(٤) عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(٥) عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٣٣٦.

الواحد (٣٠٠ كجم) بسعر يتراوح ما بين ٨-١٠ تومان، بينما كان يباع في سلطان آباد بأربعة أضعافه، وفي طهران باثني عشر ضعفاً، ومما لاشك فيه أن صعوبة المواصلات كانت عاملاً جوهرياً في اشتداد أزمة الجوع.^(١)

وفي وسط هذا الوضع المتردي اقتصادياً وسياسياً في إيران، كان لابد من انبعاث آفة التغيير الساخطة على هذه الأوضاع كافة ، والتي تدعو إلى فكر إصلاحى جديد يضمن لإيران الاستقلالية والتقدم.

وبالفعل كان لزيادة الضغوط الاستعمارية الأوربية على البلاد الإسلامية أثره في ظهور مصلحين مسلمين ، ممن أكدوا بدورهم أن الدين نفسه لم يكن سبباً في تأخر البلاد الإسلامية، ولكن السبب يرجع إلى تغاضى المسلمين أنفسهم عن تعاليم دينهم ومتطلبات العصر، وكان "جمال الدين الأفغانى" من أشهر المصلحين الداعين إلى إنقاذ الشعوب الإسلامية حينذاك، فقد أحدثت نداءات جمال الدين الأفغانى أزمة سياسية بين رجال الحكم والشعب (ليست بصورة كبيرة ولكن على الأقل وجد بين صفوف الشعب رجالاً ^١ فكر ووعى وإن كان ^٢ بنسبة ضئيلة) بالإضافة إلى ما أحدثته الضرائب الباهظة المفروضة على التجار والرأسماليين من أزمة مع الشاه ورجاله، وكانت كل هذه الأجواء كافية لوجود بؤر ثورية ضد الشاه لكونه حليفاً للاستبداد وللاحتكارات الأجنبية.^(٢)

وزاد بين الشعب الإيراني التأفف بالفكر الغربى ^٣ هذا الصدد يذكر "أحمد كسروى" وهو أحد المؤرخين الإيرانيين للثورة الدستورية أن الأفكار الحديثة حول الحرية والمساواة ^٤ لإخاء التي دعا إليها المثقفون الذين تأثروا بالأفكار الغربية قد أدت إلى فتح الطريق أمام الانبعاث القومى، كما يؤكد ذلك أحد المؤرخين الإيرانيين ويدعى "قريدون" الذي ذكر ^٥ المفاهيم الحديثة حول الوطنية و العلمانية والليبرالية استطاعت أن تقضي علي الأسس الأيديولوجية للحكم الاستبدادى التقليدى.^(٣)

ويرجع الفضل في انتشار الفكر الغربى بين صفوف الشعب الإيراني إلى إيفاد البعثات إلى الخارج من قبل وزارة المعارف، إلى جانب إنشاء دار الفنون ^٦ الترجمة ودخول الطباعة إلى إيران، الأمر الذي ساعد على تنشيط حركة الترجمة، وخاصة الكتب التي ألفها الأجانب عن إيران وتاريخها، مما كان له أثره في إشاعة أفكار وأحلام عن قيام ثورة في إيران، مثل تلك الثورات التي نجحت في أوروبا، وأيضاً أدى ظهور الصحافة (وإن كان بشكل محدود للغاية) إلى إعطاء الفرصة

(١) سعيد الصباغ: تاريخ إيران ^٧ ٢٥٠.

(٢) عبد العزيز نوار: المرجع السابق ، ص ٣٢٩-٣٣٣.

(٣) أمية أبو السعود: المرجع السابق ^٨ ١٠٦-١٠٧؛ محفظة ١٢٠٦؛ تقرير بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٣١.